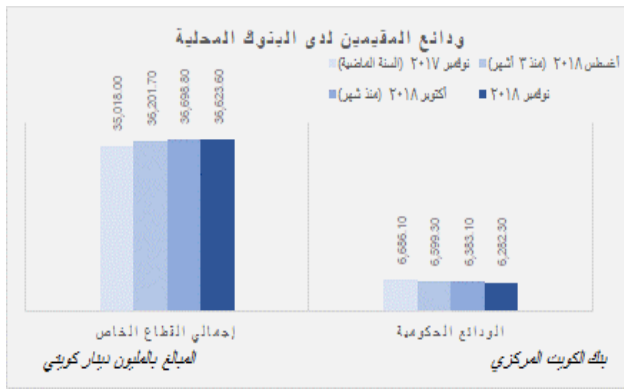


الودائع لدى البنوك المحلية

واصل إجمالي ودائع البنوك (للقطاعين العام والخاص) تراجعها، ليفقد 0.40% أو ما يعادل 176.00 مليون دينار كويتي ويبلغ 42.90 بليون دينار كويتي بنهاية نوفمبر 2018 مقارنة بمبلغ 43.08 بليون دينار كويتي الشهر الماضي. وعلى أساس سنوي، زاد إجمالي ودائع البنوك بمبلغ 1.20 بليون دينار كويتي، وهو ما نسبته 2.88%، مقارنة بمبلغ 41.70 بليون دينار كويتي السنة الماضية.

أما بالنسبة لودائع القطاع الخاص " التي تساهم بنصيب الأسد بنسبة تتجاوز 85% من إجمالي ودائع البنوك المحلية، فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته 0.20%، وهو ما يعادل 75.20 مليون دينار كويتي لتصل إلى 36.62 بليون دينار كويتي. وكانت الودائع تحت الطلب هي العنصر الوحيد الذي سجل تراجعاً في حين شهدت الودائع الادخارية (التوفير) والودائع لأجل ارتفاعاً على أساس شهري، حيث بلغ الانخفاض في الودائع تحت الطلب 174.20 مليون دينار كويتي، وظلت الودائع الادخارية على نفس المستوى تقريباً بمبلغ 4.95 مليون دينار كويتي (بارتفاع طفيف بلغ 0.70 مليون دينار كويتي عن الشهر الماضي) وكانت الودائع لأجل هي الزاح الأكبر بارتفاع بلغ 71.30 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 0.30% على أساس شهري. من جهة أخرى، ساعدت الودائع بالعملة الأجنبية على الحد من وطأة التراجع حيث ارتفعت بمبلغ 26.90 مليون دينار كويتي على أساس شهري ومبلغ 41.90 مليون دينار كويتي على أساس سنوي.

وضمن السياق ذاته، ارتفع إجمالي ودائع القطاع الخاص على أساس سنوي بمبلغ 1.605 بليون دينار كويتي (أكثر من 4.59%)، حيث ارتفعت الودائع الادخارية والودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية بما نسبته 2.90% و 7.45% و 1.61% على الترتيب، في حين شهدت الودائع تحت الطلب تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته 0.03% عن السنة الماضية.



نهاية ربع السنة / الشهر	الودائع الحكومية	إجمالي القطاع الخاص	المجموع الكلي
نوفمبر 2017 (السنة الماضية)	6,686.10	35,018.00	41,704.10
أغسطس 2018 (مئة 3 أشهر)	6,599.30	36,201.70	42,801.00
أكتوبر 2018 (مئة شهر)	6,383.10	36,698.80	43,081.90
نوفمبر 2018	6,282.30	36,623.60	42,905.90
Change			
شهري	-1.6%	-0.2%	-0.409%
تغير 3 أشهر	-4.8%	1.2%	0.245%
سنوي	-6.0%	4.6%	2.9%

المبلغ بالمليون دينار كويتي

المصدر: بنك الكويت المركزي

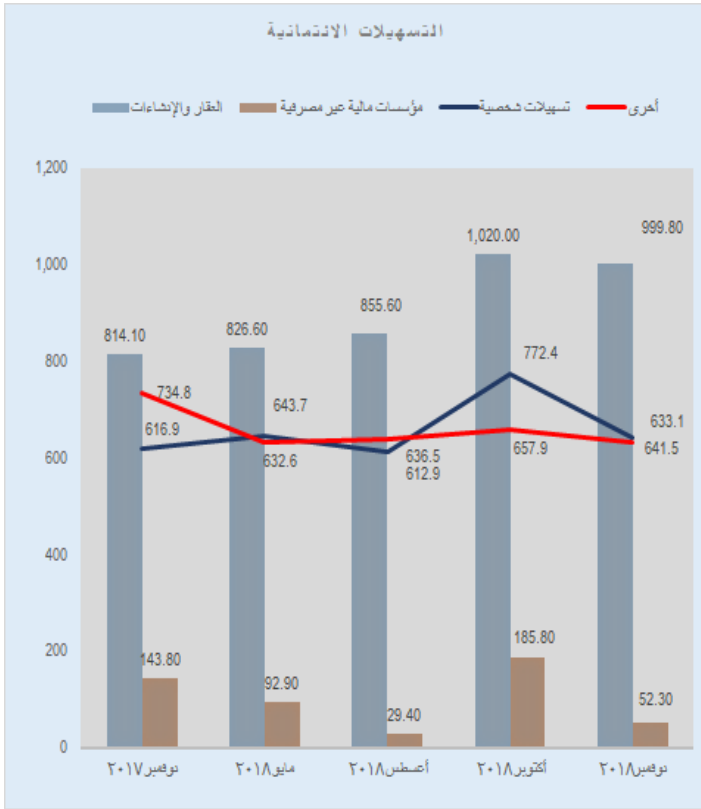
نهاية الشهر	دينار كويتي	بالعملة الأجنبية	إجمالي القطاع الخاص	ودائع حكومية	المجموع الكلي
2017					
يونيو	32,139.40	2,460.00	34,599.40	6,992.30	41,591.70
يوليو	32,060.10	2,287.50	34,347.60	7,105.20	41,452.80
أغسطس	32,098.30	2,489.20	34,587.50	7,100.60	41,688.10
سبتمبر	32,421.50	2,523.50	34,945.00	7,049.90	41,994.90
أكتوبر	32,309.10	2,372.90	34,682.00	6,883.50	41,565.50
نوفمبر	32,419.30	2,598.70	35,018.00	6,686.10	41,704.10
ديسمبر	32,667.60	2,733.50	35,401.10	6,737.40	42,138.50
2018					
يناير	32,414.20	2,607.90	35,022.10	6,600.50	41,622.60
فبراير	32,483.20	2,740.20	35,223.40	6,555.30	41,778.70
مارس	32,782.20	2,589.00	35,371.20	6,793.70	42,164.90
أبريل	33,108.40	3,049.40	36,157.80	6,609.40	42,767.20
مايو	33,589.20	2,574.30	36,163.50	6,763.30	42,926.80
يونيو	33,782.50	2,788.60	36,571.10	6,948.10	43,519.20
يوليو	33,672.80	2,669.40	36,342.20	6,747.10	43,089.30
أغسطس	33,504.80	2,696.90	36,201.70	6,599.30	42,801.00
سبتمبر	33,743.40	2,914.00	36,657.40	6,425.70	43,083.10
أكتوبر	34,085.10	2,613.70	36,698.80	6,383.10	43,081.90
نوفمبر	33,983.00	2,640.60	36,623.60	6,282.30	42,905.90

من جهة أخرى، ساهمت الودائع الحكومية بنسبة 14.6% من إجمالي الودائع، وهو ما يعني تراجع بنحو 20 نقطة أساس عن الشهر الماضي، حيث واصلت هذا التراجع للشهر الخامس على التوالي بتراجع بلغ 100.80 مليون دينار كويتي (حوالي 1.58% على أساس شهري)، وكان أعلى مستوى للودائع الحكومية قد بلغ 6.94 بليون دينار كويتي بنهاية يونيو 2018، ولم تشهد تلك الودائع نمواً منذ ذلك الحين. وبلغ إجمالي الودائع الحكومية بنهاية الشهر 6.282 بليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 6.382 بليون دينار كويتي الشهر الماضي.

بلغ أعلى معدل للتراجع في الودائع لأجل والودائع تحت الطلب، حيث تراجعت الودائع لأجل (التي تساهم بحصة كبيرة من الودائع الحكومية تبلغ 95.3%) بما نسبته 1.26% (حوالي 76.40 مليون دينار كويتي) يتبعها الودائع تحت الطلب التي تراجعت بنسبة 7.68%، وهو ما يعادل 24.40 مليون دينار كويتي خلال الشهر.

وعلى أساس سنوي، تراجع إجمالي الودائع الحكومية بمبلغ 403.80 مليون دينار كويتي، وهو ما يعادل 6.04% مقارنة بشهر نوفمبر 2017.

التسهيلات الائتمانية في الكويت



توزيع التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي (ملياً)

الشهر	العقار والإنشاءات	مؤسسات مالية غير مصرفية	تسهيلات شخصية	أخرى	المجموع
2017					
يوليو 2017	986.00	198.40	594.70	861.30	2,640.40
أغسطس 2017	856.50	181.20	604.80	579.50	2,222.00
سبتمبر 2017	1,161.40	316.10	567.40	723.80	2,768.70
أكتوبر 2017	845.50	215.80	619.70	785.80	2,466.80
نوفمبر 2017	814.10	143.80	616.90	734.80	2,309.60
ديسمبر 2017	1,051.00	147.50	637.00	1,320.70	3,156.20
2018					
يناير 2018	835.10	117.80	607.70	522.00	2,082.60
فبراير 2018	925.50	55.60	557.20	478.20	2,016.50
مارس 2018	961.30	243.00	639.70	877.80	2,721.80
أبريل 2018	885.90	80.60	643.10	594.90	2,204.50
مايو 2018	826.60	92.90	643.70	632.60	2,195.80
يونيو 2018	1,194.10	225.50	605.90	1,120.40	3,145.90
يوليو 2018	1,189.00	70.00	744.60	922.00	2,925.60
أغسطس 2018	855.60	29.40	612.90	636.50	2,134.40
سبتمبر 2018	1,030.00	105.50	756.30	755.50	2,647.30
أكتوبر 2018	1,020.00	185.80	772.40	657.90	2,636.10
نوفمبر 2018	999.80	52.30	641.50	633.10	2,326.70

المصدر: بنك الكويت المركزي
المبالغ بالملليون دينار كويتي

أنهت كل المكونات الأربعة الرئيسية للائتمان شهر نوفمبر على تراجع لتواصل محفظة التسهيلات الائتمانية تراجعها ليبلغ هذا التراجع في شهر نوفمبر 309.40 مليون دينار كويتي (11.7%) ليصل إجمالي المحفظة إلى 2.32 بليون دينار كويتي، وهو ما يشير إلى سياسات البنوك الائتمانية المتحفظة وفتور نزعة الاقتراض. وعلى أساس سنوي، شهدت التسهيلات الائتمانية نمواً متوسطاً بنسبة 0.70%، أي 17.10 مليون دينار كويتي. ومن إجمالي 11 مصدرراً حدده بنك الكويت المركزي، شهدت 7 مصادر منهم تراجعاً على أساس شهري. أما أعلى أنواع الائتمان نمواً لشهر أكتوبر 2018 كانت التسهيلات التمويلية غير المصرفية التي عادت لتصبح الخاسر الأكبر في شهر نوفمبر بانخفاض حاد بلغت نسبته 71.9%، أي 133.50 مليون دينار كويتي، في حين كان أفضل مصادر الائتمان أداءً العقار الذي سجل نمواً بنسبة 4.8%، أي 39.60 مليون دينار كويتي للشهر نفسه.

ظلت التسهيلات الائتمانية لقطاعي العقار والإنشاءات معاً في مقدمة كل خطوط الائتمان، بنسبة 43.00% من المحفظة الائتمانية للبنوك بمبلغ 999.80 مليون دينار كويتي لتواصل رحلة التراجع التي بدأتها في شهر سبتمبر. على خلال التوجه الشهري، سجل نفس نوع الائتمان زيادة كبيرة بنسبة 22.8%، أي 185.70 مليون دينار كويتي عن نوفمبر 2017. ومنذ بداية عام 2018، ظلت محفظة العقار والإنشاءات تعاني من التقلبات، حيث شهدت تراجعاً خلال 7 أشهر من إجمالي 11 شهراً، مع ارتفاع خلال الشهرين المتبقين.

بالنسبة للتسهيلات الشخصية، والتي تأتي في المرتبة الثانية بحصة تبلغ 27.6% من التسهيلات الائتمانية المحلية وتعتبر دافع رئيسي لنمو الائتمان، فقد سارت في نفس مسار قطاع العقار لتسجل تراجعاً شهرياً بنسبة 16.90% وتصل إلى 641.50 مليون دينار كويتي. التسهيلات الشخصية، والمكونة من قروض استهلاكية ومشتريات منازل وأسهم، فقد شهدت تراجعاً بنسبة 29.4% (حوالي 18.10 مليون دينار كويتي) و15.9% (حوالي 112.80 مليون دينار كويتي) على الترتيب. وعلى أساس سنوي، انخفضت القروض الاستهلاكية بنسبة 21.90% (حوالي 12.20 مليون دينار كويتي) في حين ارتفع قسم مشتريات المنازل والأسهم بنسبة 6.6% (حوالي 36.80 مليون دينار كويتي). كما ارتفعت القروض الشخصية على أساس سنوي بنحو 4.0%، أي بمبلغ 24.60 مليون دينار كويتي لتصل إلى 616.90 مليون دينار كويتي عن نوفمبر 2017.

أما التسهيلات الأخرى، والمكونة من التجارة والصناعة والزراعة والخدمات العامة والخدمات الأخرى، فقد شهدت أداءً متبايناً حيث يقف على الجانب الإيجابي كل من التجارة والصناعة والزراعة (التي أضافت 19.90 مليون دينار كويتي) يقابلها في الاتجاه الآخر النفط الخام والخدمات العامة والأخرى (التي بلغ تراجعها معاً 44.40 مليون دينار كويتي). وعلى أساس سنوي، تراجعت التسهيلات الأخرى بنحو 101.70 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 13.8% على السنة الماضية.

وسجلت المؤسسات المالية غير المصرفية أكبر تراجع في إجمالي القروض بمبلغ 133.50 مليون دينار كويتي و91.50 مليون دينار كويتي على أساس شهري وسنوي على الترتيب.